(16-32)

الدولة الفلسطينية في السياسة الخارجية الامريكية

أزمة الخليج والحل العربي

بذلت م.ت.ف اقصى الجهود من اجل درء خطر الحرب وتحقيق حل سلمي شامل يوفر الامن والسلام والاستقرار لجميع دول وشعوب المنطقة، ويشكل اللبنة الاولى في ظام عالمي جديد قائم على العدل والمساواة بعيدا عن الحرب او التهديد بها.

ولقد وقفت الغالبية العظمى من دول وشعوب العالم مع الموقف الذي دعت اليه م.ت.ف واستقطبت عدالة القضية الفلسطينية والظلم الدولي الصارخ الذي احاط بها الرأي العام الدولي، الذي ادرك منذ اللحظة الاولى ان م.ت.ف لم تعترف يوما بضم العراق للكويت، وان مطالبتها بتطبيق الشرعية الدولية على جميع القضايا هو في حد ذاته اقرار بضرورة تطبيق الشرعية الدولية على ازمة الخليج، وعلى غيرها من الازمات والمشاكل، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

غير ان م.ت.ف قد تعرضت في الان ذاته لحملة دعائية شرسة مدروسة من قبل عدد من وسائل الدعاية الاميركية والاسرائيلية التي لم تدخر وسيلة لتشويه موقفها والتعبئة ضدها، بلغت حد الاعداد لارتكاب اعمال ارهابية ضد مواقع عددة على الساحة الدولية بهدف الصاقها بـ م.ت.ف كما بلغ الامر بالبعض منح انفسهم حق الادعاء بأن م.ت.ف لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني، هذا في الوقت الذي ينصب هؤلاء فيه انفسهم حماة للديمقراطية.

لقد ضعت ازمة الخليج م.ت.ف في بؤرة الضوء والفعل منذ لحظاتها الاولى، وفرضت عليها مسوولیات جسيمة فاقت ما فرضته على الاطراف الاخرى، وذلك بفعل ان الازمة بجميع ابعادها قد مست قضة فلسطين مسا مباشرا سواء كان ذلك في ابعادها العربية ام الدولية المتعلقة بالشرعية الدولية ام بالاهداف الحقيقية للتدخل العسكري الاميركي.

لقد التزمت م.ت.ف منذ بداية الازمة بمبادىء اساسية حكمت كل مواقفها ومبادراتها وجهودها. وهي مبادىء تمثلت في:

- اولا: رفض الحرب سبيلا لحل المنازعات العربية.
- ثانيا: اولوية الحل السياسية العربي للازمة في اطار الشرعية العربية التي تشكل جزءا لا يتجزء من الشرعية الدولية.
- ثالثا: الالتزام بالشرعية الدولية والزامية انطباقها على جميع الحالات دون تفرقة او تمييز.
- رابعا: رفض التدخل العسكري الاجنبي وشن حرب اجنبية على بلد عربي مهما كانت الاسباب.

وعلى هدي هذه المبادىء، صاغت م.ت.ف مواقف لقيت تأييدا عربيا وعالميا واسعا، وهو تأييد فرضته الى جانب قوة هذه المبادىء عدالة قضية فلسطين، هذه العدالة المفقودة، والتي ان دل فقدانها على شيء، فهو يدل على حقيقة غلبة قوة المصالح الاستعمارية الامبريالية على قوة الشرعية الدولية، وعلى

تسخير هذه الشرعية من قبل القوى الدوية لخدمة اغراض دون غيرها على النحو الذي يحدث بالنسبة لقضية فلسطين.

ونتيجة لما تعرض له موقف م.ت.ف من تشويه متعمد، حيث جرت محاولات اظهاره على انه موقف مناهض للشرعية الدولية، وذلك ضمن اهداف وغايات معينة تعود في اصولها الى ما قبل ازمة الخليج، وتكمن وراء عدم شمول قضية فلسطين بحل على قاعدة الشرعية الدولية حتى هذا الحين، فقد ارتأت م.ت.ف وبناء على توصية من المجلس الوطني الفلسطيني ان تصدر هذا الكتيب الذي يتضمن توثيقا لمواقف م.ت.ف من ازمة وحرب الخليج من خلال المبادرات والتصريحات والاعلانات الصادرة عنها منذ بدايات الازمة والتي جرى تغييبها وتشويهها على نحو متعمد في اطار تلك الاهداف والغايات التي تتجلى الان على اوضح ما يكون، حيث لم يعد للشرعية الدولية ذكر في قاموس معالجة الولايات المتحدة للنزاع العربي- الاسرائيلي وقضيته المركزية، قضية فلسطين، وحيث تجري محاولات استبعاد م.ت.ف على نحو يوفر الفرصة لتحقيق حل جائر بعيدا عن جميع القرارات الدولية الصادرة عن الشرعية الدولية بشأن قضية فلسطين.

ان م.ت.ف التي التزمت باستمرار بالشرعية الدولية اساسا لحل جميع المنازعات واصدرت مبادرتها السياسية في عام 1988 التي لقيت تأييدا وترحيبا دوليا واسعا تجسد في اعتراف اكثر من مئة دولة بدولة فلسطين العربية على قاعدة القرارات الدولية، وفي مقدمتها القرارات 181و 194و 242و338, لتدرك الان ان اي حل يتم التوصل اليه بعيدا عن هذه القرارات وغيرها، سيكون حلا جائرا يحرم المنطقة من الا من والا ستقرار المنشودين ويزيد من آلام شعب فلسطين والشعوب العربية الا خرى، ويضع مقدمة لانفجارات مستقبلية جديدة.

نحو حل تفاوضي في الاطار العربي

نظرت م.ت.ف الى المشاكل القائمة بين العراق والكويت، وبخاصة الحدودية منها، على انها مشاكل قابلة لحل بين الطرفين في اطار مفاوضات ثنائية تدعمها مساع عربية حميدة تذلل ما يصعب حله بينهما. ضمن هذه الرؤية، امضى الرئيس عرفات جل وقته في اواخر تموز 1990 متنقلا بين العراق والكويت والسعودية ومصر واليمن وتونس وليبيا بهدف توفير مناخ عربي للتفاوض والتوصل الى حلول ترضي الطرفين.

ان فشل اجتماع جدة في 31/7/1990 وما تبع ذلك من اجتياح عسكري عراقي في الكويت في صبيحة 2/8/1990 قد اكد على الطبيعة الاقليمية القومية للمشكلة، الامر الذي تطلب تحركا عربيا حثيثا لتطويقها وحلها عربيا من خلال جامعة الدول العربية، التي يخولها ميثاقها وكذلك معاهدة الدفاع العربي المشترك، تم المادة (52) من ميثاق الامم المتحدة، حق معالجة مثل هذه الحالة وبذل الجهود لحلها سلمياً قبل عرضها على مجلس الامن. وفي الوقت الذي استأنف فيه الرئيس عرفات جولاته ومساعيه في محاولة لاستباق ما توقعته م.ت.ف من تطورات خطيرة، انعقد مجلس جامعة الدول العربية في 2-3/8/1990، واصدر قرارا نص في فقرته السادسة على (الرفض القاطع لاي تدخل او محاولة تدخل اجنبيي في الشؤون العربية). كما نصر في فقرته الرابعة على (رفع الامر الى اصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر في عقد اجتماع قمة طارىء لمناقشة العدوان ولبحث سبل التوصل الى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرف المعنيين، يستلهم تراث الا مة العربية وروح الا خوة والتضامن، ويسترشدد بالنظام القانوني العربي القائم).

وقد جهدت م.ت.ف في الاعداد للقمة العربية المرتقبة، ونجحت في التغلب على عقبة رئيسة هي ضمان حضور العراق اجتماع القمة بحضور حكومة الكويت الشرعية. كما اقترحت تشكيل لجنة من الملوك والرؤساء بقرار من القمة لبحث سبيل التوصل الى حل تفاوضي دائم ومقبول لدى الطرفين المعنيين، وان تضم هذه اللجنة كلا من مصر والجزائر والاردن واليمن وفلسطين والعربية السعوددية ان قبلت. كما اقترح الرئيس عرفات ان يكون خطاب الرئيس حسني مبارك المقرر القاؤه لدى افتتاح القمة، هو المرشد لاعمال هذه اللجنة. ولكن هذا الاقتراح لم يعرض على التصويت على الرغم من اهميته. وكانت م.ت.ف. وما زالت تعتقد انه لو اتيح لمثل هذه اللجنة ان تتشكل لاعطت نتائج ايجابية ولكانت قد ساهمت في حل المشكلة وفي ابعد مخاطر التدخل الاجنبي والحرب.

لذلك تحفظت م.ت.ف. على القرار الصادر عن القمة المذكورة وذلك لاسباب رئيسية هي خلو القرار من الاشارة الى الحل العربي في اطار النظام القانوني العربي القلائم، وخلوه من الرفض القاطع للتدخل الاجنبي، والاستناد الى المادة (51) التي تبيح استقدام القوات الاجنبية بدلا من المادة (52) من ميثاق الامم المتحدة التي تعطي الاولوية في حل النزاعات الاقليمية للمنظمات الاقليمية.

وازاء استمرار تدفق القوات الاميركية على المنطقة، وقناعة م.ت.ف. بأن اهداف ذلك التدفق تتجاوز الهدف المعلن بتحرير الكويت او الدفاع عن العربية السعودية الى هدف شن حرب تدميرية تحسم مسألة موازين القوى في المنطقة لصالح اسرائيل وتطلعاتها التوسعية، فتحول دون امل التوصل الى حل عادل لقضية فلسطين على قاعدة قرارات الامم المتحدة، فان م.ت.ف لم تفقد الامل في امكانية احياء الحل العربي الذي من شأنه ان يبعد شبح الحرب ويحول دون الاخلال بموازين القوى لصالح اسرائيل، ويقطع الطريق على تطلعات استنزاف ثروات الامة والسيطرة على منابع النفط وتجريد الدول العربية مما تتمتع به من استقلالية حصلت عليها عبر نضال طويل ضد الاستعمار.

فقد جاء في البيان الصادر عن اجتماع القيادة الفلسطينية في 18/8/1990 ان م.ت.ف تعمل: "وفق قاعدة الحفاظ على المصالح العربية العليا والتضامن العربي، وسعيا للوصول الى حل مشترك يصون كرامة الجميع وحقوقهم، وليس لحساب طرف على حساب طرف آخر، وبما يحفظ سلامة وامن العراق والكويت والسعودية والخليج والمنطقة العربية بأسرها، وهذا كله ينسجم مع مصالح امتنا العربية، وشعبنا الفلسطيني واستمرار الانتفاضة الباسلة التي عمل العدوو الان على تصعيد قمعه وارهابه ضدها تحت غطاء الازمة الخطيرة الراهنة التي تتعاون اسرائيل مع الادارة الاميركية على تأجيجها". (1)

وفي رسالته الى الانتفاضة الباسلة في 3/9/1990، قال الرئيس عرفات: "هموم أمتنا هي همومنا، وهموم الأخوة الكويتيين هي همومنا، وهذا ما نسعى الى حله في الاطار العربي". (2)

وادراكا من م.ت.ف لما طرأ من تعقيد اصبح يقف حائلا دون امكانية حل الازمة في اطار عربي خالص، فقد عملت على صياغة حل يجمع بين الحل العربي والحل الدولي وذلك باقتراح تشكيل لجنة عربية وفقا للمادة (52) من ميثاق الامم المتحدة، تعمل في اطار الشرعيتين العربية والدولية فتشرف على الانسحاب العراقي من الكويت وعلى المفاوضات العراقية- الكويتية، وذلك في اطار تعهد مجلس الامن بعدم السماح للقوات الاميركية بضرب العراق خلال او بعد انسحابه من الكويت، والتعهد بالتعامل مع بقية مشاكل المنطقة، وفي مقدمتها قضية فلسطين، وفق اسس مماثلة والدعوة لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام.

والى جانب تواصل المشاورات وتبادل الافكار مع قادة العديد من الدول العربية، بذلت م.ت.ف. جهودا باتجاه عقد قمة عربية ترأب الصدع وتتحاشى الكارثة. فتم تبادل الرسائل وجرت الاتصالات بهذا الشأن مع عدد من القادة العرب، وفي مقدمتهم جلالة الملك الحسن الثاني اي الفكرة وتعهد ببذل اقصى الجهود لانجاحها. ولدى انعقاد "الجنة القدس" في 15/10/1990 في الرباط اثر المجزرة التي ارتكبتها

قوات الامن الاسرائيلية ضد شعبنا في باحة المسجد الاقصى، تم التأكيد على اهمية الدور العربي في حل الازمة للتفرغ للتصدي للمحاولات الاسرائيلية هدم المسجد الاقصى والاستيلاء على القدس الشريف. فالى جانب الاجتماع الخاص الذي ضم جلالة الملك الحسن الثاني والرئيس عرفات، التقى الرئيس عرفات بالرباط بوزير الخارجية السعودي، الامير سعود الفيصل وجرى بحث امكانيات حل عربي يجنب الامة العربية الكوارث.

وقد رحبت م.ت.ف. بالدعوة التي وجهها جلالة الملك الحسن الثاني في 11/11/1990 لعقد القمة العربية، هذه الدعوة التي جاءت بعد ثلاثة ايام من اعلان الرئيس الاميركي عن مضاعفة القوات الاميركية في الخليج، ضمن عملية تصعيد واضحة لتطويق التحركات العربية والدولية باتجاه الحل السلمي. ففي 12/11/1990 صرح ناطق فلسطيني رسمي بأن م.ت.ف. "التي اكدت منذ اللحظة الاولى لاندلاع الازمة ان الحل العربي هو الوحيد لمعالجة هذه الازمة والتوصل الى حل شامل يضمن للجميع الحقوق والمصالح التي تحفظ استقرار المنطقة والامن القومي العربي، فهي توافق على مبادرة جلالة الملك الحسن الثاني لعقد قمة عربية، وتؤكد حرصها وايمانها بأن الامة العربية قادرة على تجاوز هذه الازمة مثلما تجاوزت الكثير من الازمات بالارادة والوفاق والاخوة العربية". (3)

وكما رحبت م.ت.ف. بالتصريح الذي ادلى به وزير الدفاع السعودي الامير سلطان في تشرين الاول 1990 حول "اجراء تنازلات متبادلة بين الاشقاء"، فهي رحبت كذلك بالخطاب الذي القاه جلالة الملك فهد بن عبد العزيز في اجتماعات مجلس التعاون الخليجي في 26/12/1990 والذي اعتبر فيه ان خيار السلام في الظروف الحاسمة هو "اشد شجاعة واكثر جرأة من خيار الحرب".

والى جانب الجهود التي بذلت من اجل عقد القمة العربية، فقد تواصلت جهود م.ت.ف. واطراف عربية اخرى باتجاه تحقيق لقاء عراقي-سعودي-كويتي او سعودي-عراقي. وقد تعززت منطقية هذا التوجه بعد اعلان الرئيس الاميركي في 03/11/0991 عن الاستعداد لاستقبال وزير الخارجية العراقي طارق عزيز في واشنطن وارسال وزير خارجيته بيكر للقاء الرئيس العراقي في بغداد، وقالت م.ت.ف انه اذا كان الاميركيون والعراقيون سيلتقون، فلماذا لا يلتقي السعوديون والعراقيون!

ولم تكن التوجهات الفلسطينية والعربية الاخرى الداعية الى حل عربي يطوق الازمة ويفتح باب المفاوضات بين العراق والكويت معزولة عن التوجه الدولي العام الذي رأى ان الحل الوحيد القادر على التغلب على الاصرار الاميركي على التصعيد باتجاه الحرب هو الحل العربي. ففي 4/8/1990 تلقى الرئيس عرفات رسالة من الرئيس السوفييتي غورباتشيف ركز فيها الرغيم السوفييتي على ضرورة حل الازمة في الاطار العربي. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيسان الاميركي والسوفييتي في ختام اجتماع قمة لهما في 29/9/1990، ركز الرئيس غورباتشيف ثانية على اهمية الحل العربي وقال بان العامل العربي "لم يستثمر بعد بصورة حقيقية من اجل حل الازمة". وفي 3/10/1990 وبعد اسبوع من طرح مبادرته في الامم المتحدة، توجه الرئيس ميتران الى الخليج في اول زيارة يقوم بها رئيس غربي، وذلك لاستكشاف امكانيات الحل السلمي. وفي ختام القمة السوفيتية- الفرنسية في باريس في 28/10/1990 اعلن الرئيس غورباتشيف عن ترحيبه بفكرة عققد قمة عربية ودعا الدول العربية "لمناقشة السبل الصحيحة والممكنة لحل الازمة سلميا". كما تلقى الرئيس عرفات من الرئيس غورباتشيف في 16/11/1990 رسالة بهذا الصدد. وكانت القيادة الصينية فقد دعت باستمرار منذ بداية الازمة الى حل عربي يجنب المنطقة والامة العربية الدمار. وفي 17/1/1991، يوم اندلاع الحرب، اصدرت اللجنة التنفيذية بيانا جاء فيه: "لقد قامت م.ت.ف. منذ اللحظة الاولى بمجهودات وطرحت مبادرة سياسية من اجل ايجاد حل عربي لمشكلة الخليج من داخل البيت العربي وبعيدا عن طبول الحرب التي يقرعها اعداء هذه الامة وبدون تدخل خارجي.. اننا نقول ان مشكلة الخليج هي مشكلة عربية، وان العرب قادرون على حلها.." (4)

وبعد توقف الحرب واثر ما الحقته من دمار بالامة العربية كلها، اصدرت م.ت.ف. في 28/2/1991 بيانا جاء فيه: "ان م.ت.ف.، وانطلاقا من التزامها الوطني والقومي، ترى تناسي الاحقاد وتضميد الجراح العميقة التي خلفتها هذه الازمة الدامية، من اجل استعادة التضامن العربي على اساس قرارات القمم العربية وميثاق جامعة الدول العربية وسائر اتفاقاتها ومقرراتها لحماية المصير والامن القومي العربي امام محاولات القوى الاجنبية الغازية استباحة الحقوق العربية وتجاهلها.." (5)

نحو سلام شامل على قاعدة الشرعية الدولية

ان ما حدث من تطورات نقلت الازمة من جامعة الدول العربية واطارها العربي العام الى الامم المتحدة قد الفسح المجال امام فتح الملف الاوساع لمشاكل المنطقة المتعلقة بالشرعية والقانون الدوليين. وفي مقدمتها قضية فلسطين، حيث اتجهت م.ت.ف. الى صياغة موقف يقوم على تطبيق المبادىء والقواعد التي نص عليهما ميثاق الامم المتحدة والقرارات المتخذة في الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين والنزاع العربي- الاسرائيلي بشكل عام، بهدف تحقيق سلام شامل ودائم لجميع دول وشعوب هذه المنطقة.

انطلقت عملية صياغة الموقف الفلسطيني من المبادىء والمعطيات التالية:

- اولا: التزام م.ت.ف. بمبدأ تطبيق الشرعية الدولية في الكويت وفلسطين وكل مكان آخر في العالم، وذلك انطلاقا من التزامها وتمسكها بمبدأ عدم جواز اكتساب اراضي الغير بالقوة.

  فوفقا للبيان الصادر عن القيادة الفلسطينية في 19/8/1990 " ان مبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة، هو المبدأ الذي يشكل ركيزة من ركائز الشرعية الدولية التي نتمسك بها وندافع عنها". (6)

  ولطالما طالبت م.ت.ف بتطبيق هذا المبدأ المنصوص عليه في القرارات الدولية الصادرة منذ عام 1967 بشأن قضية فلسطين والنزاع العربي- الاسرائيلي بشكل عام، والذي ما زالت تطالب الشرعية الدولية بتطبيقه منذ ذلك الحين.

  وفي ضوء ان مئات القرارات الدولية التي تم اتخاذها في الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين قبل وبعد القرار 242 ما زالت تنتظر التطبيق، فيما تزداد وتتفاقم يوما بعد يوم معاناة الشعب الفلسطيني، وفيما تربض اسرائيل فوق الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى دون ان تحرك ساكنا، بل تواصل تمددها فوق الارض وجرائمها بحق الانسان والمقدسات العربية والاسلامية، فمن الطبيعي وقد لجأت الولايات المتحدة الى الامم المتحدة لشن قرارات اجرائية بشأن ازمة الخليج ان تسود القناعة لدى الشعب الفلسطني والشعوب العربية الاخرى بأن الوقت قد حان حقا لان تمارس الشرعية الدولية سلطتها في الكويت وفلسطين وفي كل القضايا المتعلقة بها دون تحيز او تمييز.

- ثانيا: احد ابرز دوافع هذه القناعة هو ان الطرف الرئيس الذي تصدى لازمة الخليج باسم الشرعية الدولية هو نفسه الطرف الذي طالما حال دون تطبيق القرارات الدولية الخاصة بقضية فلسطين والنزاع العربي- الاسرائيلي بشكل عام، متذرعا بدواعي الصراع الدولي والحرب الباردة، حيث منعت الولايات المتحدة اتخاذ اي اجراء شرعي لتطبيق اكثر من مئة وسبعين قرار صادر عن مجلس الامن فقط حول قضية فلسطين، واستخدمت الفيتو ضد اكثر من ثمانين مشروع

قرار، سبعة منها في عام 1990 اما وقد انتهت الحرب الباردة، ورفعت الولايات المتحدة لواء الشرعية الدولية، فمن المفترض ان تبادر هي نفسها الى تطبيق الشرعية الدولية على قضية فلسطين.

- ثالثا: قناعة م.ت.ف. بأن اي حل حقيقي لازة الخليج، ان لم يكن هدفه تدمير قدرات العراق لصالح التفوق الاسرائيلي المطلق، يجب ان يكون حلا سلميا شاملا، وذلك بفعل ترابط ازمات ومشاكل المنطقة. فالى جانب مسائل الامن الاقليمي والاستقرار وسباق التسلح، والى جانب الابعاد القومية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، هناك حقيقة ان العراق واسرائيل ما زالتا في حالة حرب منذ ان انتهكت اسرائيل الهدنة المعقودة بينهما عبر الاردن في عام 1948 بقصفها للمفاعل النووي العراقي في .عام 1981 فاي حل سلمي شامل يحقق للمنطقة امنها واستقرارها لابد وان يشمل العلاقة بين العراق واسرائيل.

- رابعا: اسرائيل طرف في التحالف الدولي المشكل ضد العراق سواء من حيث مشاركتها الفعلية في جهود التحالف او بفعل التحالف الاستراتيجي الذي يربطها بالولايات المتحدة. وتلك حقيقة توكد ترابط ازمة الخليج وقضية فلسطين والنزاع العربي- الاسرائيلي بشكل عام، ولذلك فان الحل السلمي لابد وان يكون مترابطا.

- خامسا: حقيقة ان الولايات المتحدة، ناهيك عن اسرائيل، هي التي بادرت الى الربط بين ازمة الخليج والنزاع العربي- الا سرائيلي وقضية فلسطين، حيث لم تتردد الادارة الامريكية في التصريح علنا وفي عدة مناسبات قبل وبعد اندلاع ازمة الخليج، بانها لن تسمح بتغيير موازين القوى الاقليمية على نحو يخل بالتفوق العسكري الاستراتيجي المطلق لاسرائيل، هذا التفوق الذي يطلق يدها في المنطقة وضد شعب فلسطين بالذات دون رادع. والآن وبعد توقف حرب الخليج، تعمد الولايات المتحدة الى الربط بين الامن الاقليمي والاقتصادي وقضايا التسلح من جهة، وحل قضية فلسطين والنزاع العربي- الاسرائيلي العام من جهة اخرى. فلماذا لا يتم هذا الربط على قاعدة الشرعية والقانون الدوليين؟

- سادسا: م.ت.ف هي التجسيد الحقيقي لارادة الجماهير الفلسطينية المبتلية بظلم وعدوان لم يتعرض لمثلهما اي شعب آخر في العصر الحديث. واذ رحبت الجماهير الفلسطينية باستدعاء الشرعية والقانون الدوليين، وتطلعت الى حل سلمي شامل يضع نهاية لما تعانيه من ظلم وعدوان، فهي قد ادانت التدخل الاميركي العسكري في ازة الخليج، واعتبرته مؤشرا على الا صرار الامريكي على عدم حل قضية فلسطين حلا عادلا. وقد انعكست هذه المواقف الشعبية في جملة من الفعاليات والبيانات الصادرة عن المجلس المركزي الفلسطيني- وعن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وعن الاتحادات والمنظمات الجماهيرية الفلسطينية في جميع اماكن شتاتها.

وانطلاقا من التزام م.ت.ف. بالحلول السياسية السلمية، وهو التزام تجسد في المبادرة السياسية الفلسطينية الصادرة في اواخر عام 1988، فقد اتخذت م.ت.ف. مواقف واضحة من ازمة وحرب الخليج، خرجت على شكل مبادرات وبيانات وتصريحات تتلخص بما يلي:

اولا: الانسحاب والضمانات

طرحت م.ت.ف في مبادرات تم ارسالها للدول دائمة العضوية في مجلس الامن والامين العام للامم المتحدة والعديد من الدول الاخرى والمنظمات الاقليمية والسياسية، ثلاث صيغ للانسحاب هي:

أ- الانسحاب المتزامن.

ب-الانسحاب المتتالي او الحل العربي بغطاء دولي.

ج-الانسحاب المتوازي او الحلول المنفصلة.

وقد تطلبت هذه الخيارات الثلاثة ضمانات دولية تنحصر في مجالين محددين هما:

1. ضمانات دولية تتمثل باقرار انهاء جميع الاحتلالات في المنطقة، والتعامل معها وفقا للشرعية والقانون الدوليين، وذلك سواء تم اعتماد مبدأ الانسحاب المتزام ام المتتالي ام المتوازي المنفصل.
2. ضمانات دوليلة بعدم ضرب العراق وجيشه سواء كان في حالة انسحاب ام بعد الانسحاب من الكويت.

وفيما يلي تفاصيل المبادرات الفلسطينية:

أ- الانسحاب المتزامن

في 13/8/1990 رحبت م.ت.ف بالمبادرة العراقية الصادرة في 12/8/1990 وذلك (لما تضمنته من عناصر ايجابية وواقعية لتحقيق السلام المنشود، وضمان الامن والسيادة في المنطقة ولجميع دولها وشعوبها) وفقا لما جاء في تصريح الناطق الرسمي بأسم م.ت.ف.

واذ وجدت م.ت.ف عناصر ايجابية في المبادرة العراقية المذكورة، تمثلت في الاقرار العراقي بالانسحاب من الكويت في حالة >اختيار شعب الكويت<، بما يعنيه ذلك من التزام بمبدأ حق تقرير المصير، وفي حالة تعامل الشرعية الدولية مع جميع الاحتلالات على قدم المساواة، فهي لم توافق على ما ورد في المبادرة العراقية بشأن ان (تكون البداية في تطبيق البرنامج لما هو اسبق للاحتلال) واصدرت في 31/8/1990 مبادرة بعنوان (مشروع تطوير المبادرة العراقية) طالبت فيها باعداد ترتيبات (انسحاب متزامن وفق مبادىء واحدة لجميع الاحتلالات).

ب- الانسحاب المتتالي او الحل العربي بغطاء دولي

في خطوة تالية، سعت م.ت.ف الى صياغة موقف يتيح الفرصة لتحقيق الانسحاب العراقي من الكويت قبل الانسحابات الاخرى، وذلك بهدف نزع فتيل الوضع المتفجر باستمرار تدفق القوات الاميركية والدولية الاخرى على الخليج.

ففي 26/8/1990 تم اصدار مبادرة فلسطينية بعنوان: (افكار فلسطينية للحل السياسي العربي لازمة الخليج)،تضمنت صياغة تقوم علي الجمع بين الحل العربي والحل الدولي في اطار الشرعيتين الاقليمية القومية والدولية.

تضمنت هذه المبادرة صدور ضمان من مجلس الامن بالتعامل مع جميع حالات الاحتلال في المنطقة على قدم المساواة، والتعهد بعقد المؤتمر الدوي للسلام في الشرق الاوسط الذي اقره مجلس الامن، في اقرب وقت، يلي ذلك تشكيل لجنة عربية عليا تشرف على انسحاب العراق من الكويت، ووضع قوات عربية محلها بينما تواصل اللجنة عملها للاشراف على المفاوضات بين العراق والكويت حول قضايا النزاع بينهما. وقد طالبت (آليات الحل الساسي..) الصادرة عن م.ت.ف في 29/8/1990 بضمان دولي اخر، هو التعهد بعدم قيام القوات الاميركية بمهاجمة القوات العراقية او العراق خلال او بعد الحرب.

اكدت م.ت.ف تمسكها بهذه الصيغة لحل سلمي عربي- دولي في اكثر من مناسبة وعلى اكثر من صعيد. فق اكد بيان اللجنة التنفيذية الصادر في 12/9/1990 على (الحل العربي بغطاء ودعم دوليين وعدم الفصل بين بؤر التوتر والمشاكل التي تهدد الامن والاستقرار) (7). واكد الرئيس عرفات في حديث صحفي في 21/9/1990 على اهمية التوصل الى حل عربي تحت مظلة الامم المتحدة، ودعا في رسالته الشهرية الى الانتفاضة في 7/11/1990الى (ضرورة ايجاد صيغة حل عربي بمظلة دولية يحفظ كرامة الجميع ويصون حقوقهم). وحذر في رسالته الى الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع فلسطين في 29/11/1990 من تجاهل الولايات المتحدة وتحيزها المتعمد في معالجة قضية فلسطين (الامن الذي اسهم بلا شك في تفجير ازمة الخليج) وقال بأن استمرار هذا التجاهل سيكون سببا في تفجير ازمات اخرى في المستقبل، وقال: (ان م.ت.ف لم تتردد في طرح وجهة نظرها بشجاعة وبعد نظر، وهي ضرورة التوصل الى حل سلمي عربي لازمة الخليج، وان يكون ذلك بغطاء دولي).

ج-الانسحاب المتوازي او المنفصل:

العنصر الاساسي في هذا الوقت هو ضرورة المضي قدما من قبل المجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة والدعوة للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وذلك بمعزل عن ازمة الخليج، حيث يرفض هذا الموقف المقولة الاميركية بان اي تقدم على طريق حل قضية فلسطين بشكل (مكافأة للمعتدي)، بل يرى على العكس من ذلك، ان المضي على طريق حل قضية فلسطين، من شأنه ان يزيل المبرر الرئيس لاستمرار الاحتلال العراقي للكويت، ويؤدي الى تحقيق السلام الشامل في الشرق الاوسط.

اشتدت الدعوة الى هذا الموقف بعد مجزرة القدس بشكل خاص، تلك المجزرة التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في باحة المسجد الاقصى في القدس الشريف في 8/10/1990، والتي راح ضحيتها واحد وعشرون شهيدا واكثر من مئتي جريح من بين جموع الفلسطينيين الذين اموا المسجد الاقصى للصلاة.

كانت هذه المجزرة الكبيرة الثالثة التي ترتكبها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة خلال عام 1990 المذكور. وهذه المجازر هي حلقات في سلسلة طويلة من المجازر واعمال القتل المختلفة التي لم تتوقف اسرائيل عن ارتكابها في الا راضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 7691 وبخاصة منذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية في اواخر عم 1988.

ان نظرة على اعداد الفلسطينيين الذين سقطوا على يد الا من الا سرائيلي والمستوطنين الاسرائيليين منذ بدأ الانتفاضة فقط كفيلة باعطاء صورة عن حقيقة ما يجري في فلسطين في مجال انتهاك حقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعة وميثاق الامم المتحدة وقرارات الجعية العامة ومجلس الامن. فمنذ 8/11/1988 وحتى يوم مجزرة القدس وصلت الحصيلة الى 1400 شهيد، 86000 جريح، 800 معاق، 700 حالة اجهاض نتيجة الضرب، 92000 معتقل، هذا الى جانب عمليات الا ستيطان وسرفة المياة، ومصادرة الا راضي وتخريب المزروعات وشل الاقتصاد واغلاق المدارس والجامعات وهدم البيوت والاعتداء على المقدسات وتخريب معالم الحضارة الفلسطينية وممارسة عقوبة الابعاد. لقد اكدت هذه المجزرة وغيرها حقيقة ان حل قضية فلسطين لا يحتمل التأجيل والمماطلة، وكان الرئيس عرفات قد اوضح في رسالة له الى المؤتمر الدولي السابع للمنظمات غير الحكومية حول قضية فلسطينية في 29/8/1990 انه:

(على الرغم من ازمة الخليج، فان قضية فلسطين ما تزال على رأس جدول اعمال الامم المتحدة، وهي تشير الى الافاق الواسعة التي يمكن ان تصلها المنظمة الدولية في عملها من اجل ايجاد حل سلمي

عادل وتفاوضي لازمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين. فهذا ما نسعى اليه، وهذا ما اكدناه منذ اعلان مبادرتنا السلمية من منبر الامم المتحدة هنا في جنيف عام 8891، هذه المبادرة التي تستند الى مبادىء الشرعية الدولية وقراراتها، والتي حظيت بدعم وتأييد وترحيب جميع دول العالم وقواه المحبة للسلام.) (8)

تجسدت المبادرة الفلسطينية القائمة على الحل المتوازي او المنفصل في جملة قصيرة للرئيس عرفات:

(اذا كان النفط هو الاغلى عند الولايات المتحدة، فان الدم الفلسطيني هو الاغلى عند شعب فلسطين والشعوب العربية) (9).

واكد المجلس المركزي الفلسطيني في بيان صادر في 11/10/1990 على ان المجزرة الدموية في القدس تفرض على الا سرة الدولية ومجلس الا من (التحرك بقوة وسرعة من اجل وضع حد لمسلسل الارهاب الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية الدولية لشعبنا وارضنا وتمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير مصيره في وطنه لاقامة دولته المستقلة، والمباشرة بعقد الموتمر الدولي الفاعل بمشاركة م.ت.ف الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني) (10).

وفي البيان الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في 29/01/1990 جاء ان الحل الوحيد (يتمثل في استجابة اسرائيل لمبادرة السلام الفلسطينية وعقد المؤتمر الدولي، والى ان يتم ذلك، فان الامم المتحدة تتحمل مسؤولية تقديم الحماية لابناء شعبنا) (11)

في الآن ذاته، تضافر الموقف العربي العام مع ضرورة المبادرة فورا من قبل مجلس الامن الى البدء بحل قضية فلسطين، فجاء في البيان الختامي الصادر عن >اجتماع لجنة القدس< برئاسة الملك الحسن الثاني، في 16/10/1990، ان لجنة القدس:

(تدعو الدول الاعضاء في مجلس الامن الى التعجيل باتخاذ الاجراءات العملية لعقد الموتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة وتشارك فيه كل اطراف النزاع العربي- الاسرائيلي بما فيها م.ت.ف والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن) (12).

كما اصدر المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في 18/10/1990 بيانا ادان فيه اسرائيل، واستنكر مواقف الولايات المتحدة المنحازة لا سرائيل وطالبها بتطوير مواقفها تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية، والكف عن دعم اسرائيل ودعوتها للالتزام بالشرعية الدولية. كما طالب بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني سواء بايفاد مراقبين دوليين او قوات دولية تضطلع بهذه المهمة لحين تحقيق الانسحاب الاسرائيلي واقامة السلام الشامل، ودعا الى فرض العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على اسرائيل، والعمل على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط.

وان دل هذا على شيء، فهو يدل على ان هناك جماعا عربيا، وبغض النظر عن المواقف من ازمة الخليج، على ان هناك ظلما فادحا يطال الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، ولا بد من ازالته اذا ما اريد للشرعية والقانون الدوليين ان تكون لهما اية مصداقية في المنطقة وفي العالم اجمع. واذا كانت الولايات المتحدة ترفض اي ربط بين ازمة الخليج وقضية فلسطين، فلماذا تصر على الربط بينهما بالاصرار على عدم التعامل حتى مع موضوع حماية الشعب الفلسطيني، ان لم يكن هدفها هو عدم تطبيق الشرعية، والقانون الدوليين على قضية فلسطين.

ثانيا: قوات تابعة للامم المتحدة

طالبت م.ت.ف بان تحل قوات تابعة للامم المتحدة محل القوات الاميركية والاخرى في الخليج. جاء

ذلك في مبادرتها الصادرة في 31/8/0991 وفي المبادرتين الصادرتين في 62و 92/8/0991، وجاء في البيان الصادر عن اجتماع القيادة الفلسطينية في 91/8/0991:

(اذا كان لابد من الاستعانة بقوات دولية، فلابد ان تكون تحت علم واشراف الامم المتحدة) (13).

انطلق الموقف الفلسطينيي من ضرورة ان تتحمل الامم المتحدة كامل مسؤولياتها ازاء القضايا والمشاكل والازمات التيي تهدد الامم والسلم الدوليين، وان لا يتم تسخير الميثاق ولا سلطات مجلس الامن لاغراض تتعلق بالمصالح الخاصة بدول معينة.

كان واضحا لـ م.ت.ف وللكثيرين ممن اتخذوا مواقف تدعو الى ارسال قوات تابعة للامم المتحدة ان وجود مثل هذه سالقوات كفيل بان يحدث تغييرا جذريا في طبيعة ازمة الخليج وتطوراتها ونتائجها، فيوفر الظروف الملائمة لانسحاب العراق من الكويت في وقت مبكر ووفقا للقرار 660 ويضع الامم الامم المتحدة امام مسؤولياتها لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي واقامة سلم شامل ودائم في المنطقة.

ثالثا: الموقف من احتجاز الرعايا الاجانب

على الرغم من حقيقة ان الدول تعمد احيانا في حالات الحرب الى احتجاز رعايا الدولة العدو، وان الولايات المتحدة نفسا قد عمدت خلال الحرب العالمية الثانية الى احتجاز، ليس فقط الرعايا اليابانيين، وانما المواطنين الاميركيين من ذوي الاصل الياباني، فان م.ت.ف قد اعربت عن عدم رضائها عن احتجاز الرعايا الاجانب في العراق والكويت، وذلك من منطلق انساني اولا، وبهدف عدم تعقيد الازمة سياسيا.

لذلك دعت م.ت.ف الى اطلاق الرعايا الاجانب المحتجزين حيث نصت المبادرة الفلسطينية المعنوية (افكار فلسطينية).. في بندها الخامس على (ضمان حرية التنقل والسفر لجميع الرعايا الاجانب في العراق والكويت). (14)

كما نصت المبادرة المعنوية (آليات..) في بندها الاول على:

(السماح بحرية الحركة والتنقل والسفر لجميع الرعايا الاجانب في العراق والكويت) (15).

وقد اسهمت م.ت.ف في التوسط لاطلاق العديد من الرعايا المحتجزين، واصدرت في 7/12/19901 بيانا رحبت فيه بالقرار العراقي الصادر في 6/12/1990 بشأن اطلاق جميع الرعايا الاجانب.

رابعا: الموقف من الحصار الاقتصادي

في (افكار فلسطينية..) الصادرة في 26/8/1990 نص البند الخامس على انهاء حالة الحصار والمقاطعة المفروضين على العراق، وذلك في اطار مبادرة سلمية شاملة تفترض انسحاب العراق من الكويت.

وفي (مقترحات الآلية العمل..) الصادرة في 20/8/1990 رأت م.ت.ف ان يتم البدء بفك الحصار الاقتصادي عن العراق والكويت مع بدء انسحاب القوات العراقية من الكويت.

وقد دعا الرئيس عرفات في 29/8/1990 الى ضرورة تطبيق الحظر الاقتصادي على اسرائيل لانتهاكها القانون الدولي ورفضها للانسحاب من فلسطين كما دعت العديد من البيانات الفلسطينية الى ضرورة قيام المجتمع الدولي بفرض العقوبات الاقتصادية على اسرائيل لارغامها على الانسحاب من

فلسطين.

من جهة ثانية ناهضت م.ت.ف فرض الحظر الغذائي على شعب العراق، وذلك من منطلق انساني وعملا بالمواقيق الدولية التي تحظر تجويع المدنيين في زمن الحرب، اخذين بعين الاعتبار ان العراق يستورد اكثر من 70% من احتياجاته الغذائية.

وفي 24/2/1990 دعا البيان الصادر عن المجلس المركزي الفلسطيني الى رفع الحصار الاقتصادي ووقف حرب التجويع التي يتعرض لها شعب العراق، وذلك بعد ان تحقق الانسحاب الكامل.

خامسا: الموقف من الحرب

رفضت م.ت.ف الحرب كوسيلة لاخراج العراق من الكويت، ورأت منذ ان تدفقت القوات الاميركية على الخليج، وما حدث من تصعيد بهذا الاتجاه في نوفمبر 1990 ان هناك تصميما اميركيا على شن حرب ليس هدفها تحرير الكويت بقدر ما هو تدمير القدرات العراقية.

لذلك اعتبرت صدور القرار 678 في 29/11/1990 عن مجلس الامن >تصعيدا خطيرا باتجاه الحرب< وقطع الطريق على الجهود الدولية المتواصلة والماضية باتجاه >بدء حوار جدي ومثمر بين العربية السعودية والخليج والعراق< وفقا لما جاء في بيان اللجنة التنفيذية الصادر في 29/11/1990، وذلك بالاضافة الى ما ورد في القرار من منح حق للقوات الاميركية بالبقاء في المنطقة وحق شن الحرب مجددا لتنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة، بكل ا يعنيه ذلك من ابقاء المنطقة في حالة حرب.

من جهة ثانية، نظرت م.ت.ف الى صدور القرار المذكور في 29/11/1990 بالذات، على انه بمثابة اصرار امريكي- اسرائيلي على اذلال الشعب الفلسطيني والشعوب العربيةكافة ذلك ان القرار المذكور قد صدر ليس فقط في يوم التضامن العالمي مع شعب فلسطين، وانما كذلك في ذكرى صدور القرار 181 عام 1947 الذي اقر قيام دولة عربية فلسطينية في فلسطين، والذي ما زال ينتظر التطبيق.

كذلك عمدت الولايات المتحدة في اليوم ذاته الى تعطيل مشروع قرار تقدمت به دول عدم الانحياز بشأن حماية الشعب الفلسطيني وادانة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان.

في لقائه مع سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الامن في 27/11/1990، كان الرئيس عرفات قد حذر من خطورة ما ستقم عليه الولايات المتحدة من استصدار قرار يحدد المهلة الزمنية، وقال انه اذا كان لا مناص من تحديد مهملة زمنية، فان م.ت.ف تطالب بتحديد مهلة زمنية لانسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والعمل على تنفيذ البشرعية الدولية بشكل متوازن والتحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام.

وفي 30/11/1990 رحبت م.ت.ف بقرار الرئيس الاميركي فتح حوار مع العراق، ووصف بيان صادر عن اللجنة التنفيذية ذلك بانه (خطوة في الاتجاه الصحيح).

وفي 17/1/1990 ادانت م.ت.ف شن الحرب على العراق ذاته، واعتبرت ما يحدث من قصف للعراق تجاوزا للتفويض الممنوح في القرار 678 الذي ينص على تحرير الكويت. وجاء في البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية في اليوم ذاته، ان هدف هذه الحرب هو (اذلال العرب المسلمين والعالم الثالث وتدمير قوتهم المادية والمعنوية والسيطرة على ثرواتهم ونهبها، ومنعهم من اللحاق بركب الانسانية والتقدم.

وجاء في البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية في 02/1/0991 ان من اهداف هذه الحرب >منع حل قضية فلسطين حلا عادلا وفقا للشرعية الدولية).

كما ادانت م.ت.ف التدمير المنظم بالقصف المكثف للبنية العراقية الاساسية، الاقتصادية والعلمية والعسكرية والاجتماعية والتي لم تنج منها حتى الاثار التاريخية العريقة لاولى الحضارات البشرية، واعتبرت هذا التدمير انتهاكا للمواثيق والبروتوكولات الدولية، والتي تنص الفقرتان الثانية والرابعة من البروتوكول الاول الملحق باتفاقية جنيف الموقف في 1977 على:

1. يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من اساليب الحرب.
2. يحظر مهاجمة او تدمير او نقل او تعطيل الاعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية.. بقصد تجويع المدنيين.
3. لا تكون الاعيان والمواد المذكورة محلا لهجمات الردع.

وفيما دعت م.ت.ف بقوة الى استصدار قرار بوقف اطلاق النار والعودة الى الحلول السلمية، فهي قد رحبت في 16/2/1991 بالمبادرة العراقية التي تضمنت موافقة العراق على الانسحاب من الكويت وفقا للقرار 660، وجاء في بيانها "ان فرصة كبيرة قد فتحت امام اقامة سلام واستقرار في منطقة الشرق الاوسط على اساس قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية الواحدة التي لا تتجزأ".

وفي 24/2/1991 ادانت م.ت.ف في بيان صادر عن اللجنة التنفيذية، شن الحرب البرية وتجاهل الولايات المتحدة للمبادرة السوفيتية، ومن قبلها المبادرة الفرنسية، ودعت مجلس الامن الى تحمل مسؤولياته. وجاء في الرسائل التي وجهتها م.ت.ف لعدد من قادة الدول في 26/2/1991.

"ان الحرب قد فقدت اية مشروعية لها بعد ان وافق العراق على القرار 660".

وفي 24/4/1991 اكد المجلس المركزي الفلسطيني في بيانه على وحدة وسلامة التراب العراقي، وادان التدخل الاجنبي في شؤون العراق، ودعا الى مساعدته في هذه الظروف التي يواجهها، "وتمكينه من حل مشكلاته دون تدخل خارجي، وعلى اساس الاخوة العربية- الكردية التاريخية".

كذلك دعا البيان المذكور مجلس الدفاع العربي المشترك الى:

"تحمل مسؤولياته بالنسبة لقرار مجلس الامن الخاص بتدمير الاسلحة العراقية غير التقليدية، والتدخل لدى الامم المتحدة لتصبح هذه الاسلحة تحت اشرافه بجانب مجلس الامن، الى حين امتثال اسرائيل بتدمير اسلحتها غير التقليدية.."

وذلك في ضوء حقيقة ان اسرائيل لم تمتثل حتى الان للقرار الاممي 784 الصادر في عام 1981 اثر قصفها للمفاعل النووي العراقي، والذي نص على وضع الترسانة النووية الاسرائيلية تحت اشراف وكالة الطاقة الدولية وانضمام اسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية.

هوامش

1. نشرة وفا 18/8/1990
2. المصدر السلبق 3/9/1990
3. المصدر السابق 12/11/1990
4. مسودة الكتاب الابيض-موقف م.ت.ف.من ازمة وحرب الخليج ص 12-13
5. نشرة وفا 28/2/1991
6. الصدر السابق 19/8/1990
7. المصدر السابق 12/9/1990
8. مسودة الكتاب مصدر سابق ص25
9. المصدر السابق
10. نشرة وفا 11/10/1990
11. المصدر السابق
12. المصدر السابق 18/18/1990
13. مسودة الكتاب مصدر سابق ص 28
14. المصدر السابق ص28
15. المصدر السابق ص30